

عقد اجتماعه الأسبوعي برئاسة سمو الشيخ جابر المبارك

مجلس الوزراء : الانضمام للجماعات المتطرفة محرم بفتوى «الأوقاف»



جانب من الاجتماع



سمو الشيخ جابر المبارك مترئسا الاجتماع

■ الجهاد في سبيل الله يجب أن يكون في موضعه الصحيح الذي يتفق مع أحكام إسلامنا الحنيف

عقد مجلس الوزراء اجتماعه الأسبوعي مساء أمس في قصر السفف برئاسة سمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء وبعد الاجتماع صرح وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد العبدالله بما يلي: اطلع المجلس في مستهل اجتماعه على الرسالتين الموجهتين لسمو رئيس مجلس الوزراء من كل من لوران فايوس وزير الخارجية والتنمية الدولية بالجمهورية الفرنسية وجورج ديليو فيلا وزير خارجية مالطا وقد تضمنت الرسالتان دعوة سموه القيام بزيارة رسمية إلى كل من فرنسا ومالطا في إطار العلاقات الطيبة التي تربط بين دولة الكويت وكل من البلدين الصديقين. ثم استمع المجلس إلى شرح قدمه سمو رئيس مجلس الوزراء عن الزيارة التي تقوم بها للبلاد الرئيس بارك جونغ هي رئيسة جمهورية كوريا الصديقة والوفد المرافق لها والتي استهدفت بحث العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين وسبل تنميتها في كافة المجالات والمجادين إلى جانب التطورات الراهنة في الساحة السياسية.

وقد عبر مجلس الوزراء عن ثقته في أن تسهم هذه الزيارة بنتائجها الطيبة في تعزيز التعاون في مختلف المجالات بما يحقق مصلحة البلدين الصديقين.

وتنفيذا لتوجيهات صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد في السعي لتخلق مناخ استثماري صحي يسهم في تجسيد رؤية سموه المستقبلية للبلاد.

فقد اصطحب وزير المالية أئس الصالح المجلس بالترافق دولة الكويت بجميع تعهدها لتطبيق المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتوفير الارهاب وبين بأن الكويت تعتبر من أوائل دول المنطقة في هذا المجال الأمر الذي ترتب عليه استبعاد دولة الكويت من قائمة المجموعة (فاتفت) المعنية بمكافحة غسل الأموال وتوفير الارهاب.

وانطلاقاً من اهتمام مجلس الوزراء بما تشهده المنطقة من

تطورات وتحديات فقد اصطحب وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية يعقوب عبيد المحسن الصانع المجلس بالفقوى الصادرة من هيئة الإفتاء بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بشأن ما ترم به المنطقة من قنّ وصراعات موحدة رأي الشارع في تلك القضايا وذلك من أجل وقاية الشباب وحمايتهم من التضييل والفكر الدخيل حيث أكدت على الجوانب الأساسية التي يجب على المسلم أن يلتزم بها تجاه هذه الأحداث والمتنقلة بالآتي: 1- وجوب الرجوع إلى العلماء أهل الذكر في مسائل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. 2- وجوب المحافظة والحرص على وحدة الأمة. 3- واجب الدولة في حفظ مصالح الرعية ودرء المفاسد عنها.

4- حرمة المشاركة والانضمام إلى التنظيمات المتشددة والمتطرفة التي تشق عصا جماعة المسلمين وتستطيع سفك دمائهم وتقتل بتكفيرهم.

5- مناشدة الشباب وتحذيرهم من الانخراط في هذه الفئات المتطرفة.

كما بينت الفتوى كذلك الشروط والأحكام في شأن ما تتناوله وسائل الإعلام عن فضل الجهاد والاستشهاد في سبيل الله بما يضمن أن يكون هذا الجهاد في موضعه الصحيح الذي يتفق مع أحكام إسلامنا الحنيف وغاياته السامية والتي تؤكد بأن الإسلام دين التسليم والوسطية ودين الرحمة والسلامة والسماحة والدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة سائين المولى عز وجل أن يحفظ أبنائنا ويقبهم شرور الفتن والضلال وأن يديم على بلدنا نعمة الأمن والأمان. كما اطلع المجلس على توصية

أعلن وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد العبدالله إطلاق مجلس الوزراء مشروع (نيوكويت) الإعلامي الجديد (NEWKUWAITGOV.COM) الذي سيشكل نقلة نوعية في مجال الشفافية الحكومية والتعامل الرسمي فيما يتعلق بالمشاريع الحكومية. وقال الشيخ العبدالله لوكالة الأنباء الكويتية (كونا) إن مشروع (نيوكويت) يهدف إلى تعريف المواطنين بتآخر مستجدات المشاريع الحكومية سواء المشاريع قيد التنفيذ أو تلك المستهدف تنفيذها مستقبلا مؤكدا أنه سيكون بإمكان المواطنين الاطلاع على آخر أخبار المشاريع الحكومية من خلال هذا المشروع. وأوضح أن (نيوكويت) سيركز على عدة أهداف رئيسية أهمها تسليط الضوء على الجهود المخلصة التي يقوم بها

الخبرات والتدريب والتعليم للسمنر للكوادر الطبية والتعاون في مجال تكنولوجيا المعلومات وتبادل المعلومات وتطوير السياسات الصحية وتطوير التشريعات على مشروع الرسوم ورفع كفاءة صاحب السمو الأمير حفظه الله ورعاه. كما اطلع المجلس على توصيات اللجنة بشأن لائحة على مشروع قانون بالموافقة على مساهمة دولة الكويت في رأس مال بنك

الاستثمار الآسيوي للبنية التحتية والذي يهدف إلى تحسين البنية التحتية لقارة آسيا وربط العلاقات الاقتصادية بين دولها عن طريق التعاون بين المنظمات الاقتصادية الأخرى للاستثمار في مجالات البنية التحتية في دول آسيا. والموافقة على مشروع قانون في شأن إنشاء الهيئة العامة للشباب أيجاد الكيان المؤسسي الذي يهدف إلى تمكين الشباب

وتأكيد حرصهم على المحافظة على الهوية الوطنية الكويتية وتعزيز مقوماتها وترسيخها في الأوساط الديمقراطية واحترام الحريات والخصوصية لسيادة القانون لدى الشباب تكريس مبدأ المواطنة والتوازن بين الالتزام بالواجبات والمطالبات بالحقوق وتعزيز التحرك الشبابي نحو المزيد من الاندماج والتعايش ووضوح الوحدة الوطنية

وبين أن هذا للمشروع سيكون «الجهة الرسمية المرجعية الأولى بالنسبة لوسائل الإعلام فيما يتعلق بجميع الأمور المتعلقة بالمشاريع خصوصا أن كثيرا من المشاريع السابقة والحالية يشوب تنفيذها العديد من الإشاعات والأخبار السرية غير الدقيقة في غياب مصدر إعلامي رسمي معني بالمشاريع والرد على كل ما يثار حولها». وأشار إلى أن مجلس الوزراء يهدف من خلال هذا المشروع أيضا إلى التأكيد على جدية في تنفيذ المشاريع المدرجة في خطته دون تأخير أو عرقلة لها كما أنه يؤكد للشعب الكويتي من خلال (نيوكويت) أن للمواطنين الحق في الاطلاع على آخر أخبار المشاريع قيد التنفيذ وتجنب الاستماع إلى أخبار من غير المصدر الرسمي له.

تفتتحه التربية في العاشر من مارس الجاري الحربي : المؤتمر التربوي يهدف لتنمية الوعي بمفهوم وأسس جودة الإدارة المدرسية



سمو الحربي

قال وكيل وزارة التربية بالإنابة والوكيل المساعد لقطاع البحوث التربوية والشايع الدكتور سعود الحربي أن الوزارة تجري استعداداتها لافتتاح المؤتمر التربوي الثالث للجودة الشاملة في التعليم تحت شعار (نحو إدارة مدرسية متميزة) في العاشر من مارس الجاري. وأوضح الحربي في تصريح صحفي أمس أن المؤتمر الذي سيقام تحت رعاية وزير التربية ووزير التعليم العالي الدكتور بدر العيسى يأتي في إطار مشروع قطاع البحوث التربوية والشايع بهدف نشر وتعزيز وتطبيق مفاهيم الجودة في التعليم.

وإضاف أن المؤتمر يهدف أيضا إلى تشجيع الوعي بمفهوم وأسس جودة الإدارة المدرسية وتأكيد أهميتها في تطوير العملية التعليمية إلى جانب التعرف إلى الاتجاهات العالمية الحديثة في تحقيق جودة الإدارة المدرسية وتحديد

بمواقف السيارات على جدول الأعمال. وأوضح أن اللجنة أوصت بإقامة ورشة عمل لدراسة وبحث الاقتراح المقدم من الأعضاء أسامة العتيبي وعلى الموسى بشأن تعديل الفقرة (5) من الجدول رقم (1) الخاص باشتراطات ومواصفات أبنية السكن الخاص والمؤدجي مع تأجيل اقتراح زيادة نسبة البناء في السكن الخاص.

ولفت إلى أن اللجنة والوقت على تحويل قطاع التنظيم بوزارة المطاطات المتعارضة مع حرم الطرق الإقليمية والطرق الدائرية والسريعة وجسر الشيخ جابر الأحمد الصباح في حدود 100 متر بعد التأكد من عدم تعارض المواقع الجديدة مع أي مواقع وخدمات. وبين أن اللجنة أخطت علما بطلب جمعية المهندسين الكويتية بشأن طلب تمثيلها في اجتماعات اللجان الفنية في مجلس البلدي إضافة إلى تأجيل طلب تخصيص مواقع لاستزراع الروبيان في منطقة الصبية بمساحة فمائية كيلو مترات مربعة إلى حين استدعاء الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية والهيئة العامة للبيئة.

■ 58 % من مساحة الأرض ستخصص للسكن الخاص والمدارس والمستوصفات والخدمات الحيوية

إلى الجهاز التنفيذي لتقديم تقرير مفصل حول الموضوع وعرضه في الاجتماع القادم. وأشار الصانع إلى أن اللجنة أجلت موضوع توحيد مسميات الأنشطة الحرفية المتداخلة بين البلدية ووزارة التجارة والصناعة مع استدعاء وزارة التجارة والهيئة العامة للصناعة للتحضور في الاجتماع المقبل إضافة إلى إبقاء الاقتراح المقدم بشأن وضع الاشتراطات والتوصيات الفنية



فهد الصانع

الضخم بعد إضافة إلى المشاريع السكنية التي أقرها المجلس البلدي طوال مسيرته الكبيرة فيما يخص خدمة أهداف الرعاية السكنية من خلال توفير السكن المناسب للمواطنين. وذكر أن اللجنة أضافت قرار مجلس الوزراء حول طلب المؤسسة العامة للموافقة بشأن تخصيص مواقع للشاحات والجزء الآخر لجامعة الكويت في الموقع المقابل للجامعة في التوزيع

■ الصانع: استعمالات الأراضي ستكون موزعة على جميع الخدمات والاحتياجات التي تحتاجها المدن العصرية

للسكن الاستثماري. وبين أن المركز الإداري والحضري الرئيسي للمدينة سيخصص له 2 بالمئة من مساحة الأرض في حين سيخصص 7 بالمئة للمرافق والوزارات والجهات الحكومية و6 بالمئة للاستعمالات التجارية والمختلطة و1 بالمئة للمدينة الرياضية والمرافق الترفيهية و20 بالمئة لمحطة المدينة والمناطق المحيطة بالمدن. وأكد أن هذا المشروع السكني

وافقت اللجنة الفنية في المجلس البلدي على طلب المؤسسة العامة للرعاية السكنية بشأن تخصيص المنطقة المركزية الواقعة بين مدينتي صباح الأحمد والخيران السكنيتين لإقامة مدينة سكنية جديدة.

وقال رئيس اللجنة العضو فهد الصانع في تصريح صحفي عقب الاجتماع أمس بحضور ممثلين عن الجهاز التنفيذي في البلدية (والرعاية السكنية) أن المدينة السكنية الجديدة تقع جنوب مدينة صباح الأحمد السكنية بمساحة تقدر بحوالي 61,5 كيلو متر مربع لحوالي 25 ألف وحدة سكنية مع التزام (الرعاية السكنية) بتقديم مخططات تصميم المدينة وعرضها على اللجنة قبل بدء التنفيذ في مدة أقصاها ستة أشهر من تاريخ صدور القرار.

وأضاف الصانع أن استعمالات الأراضي في المدينة الجديدة ستكون موزعة على جميع الخدمات والاحتياجات التي تحتاجها المدن العصرية موزعا على 58 بالمئة من مساحة الأرض ستخصص للسكن الخاص والمدارس والمستوصفات والخدمات الحيوية و6 بالمئة

التعليمية والاتجاهات العلمية المعاصرة في تحقيق جودة الإدارة المدرسية وتدريب الدول الأعضاء بمكتب التربية لدول الخليج في تطبيق جودة الإدارة المدرسية وأسس تقويم جودة الإدارة المدرسية